ستراتيجية الثروة الحيوانية في العـــــراق

(٢-٢)

د. باسم جمعة حسين

قطاع الابقار

يعد هذا القطاع اكثر القطاعات من الثروة الحيوانية تعرضاً للضغوط والمعوقات خلال العقدين الماضيين ويمكن تلخيص اهم هذه المعوقات بما يلي:
ارتفاع تكاليف انتاج الحليب ورفع الدعم .
التذبذب الحاد في اسعار استلام الحليب الخام وانخفاضه .
عدم توفر مستلزمات الانتاج.
شحة وتدني نوعية الاعلاف والادوية البيطرية واللقاحات المتوفرة .
عدم وجود جهة معينة تعنى بمتابعة تطوير انتاجية الابقار.
المعالجات السريعة والآنية:
١- تنفيذ برنامج وقائي شامل مع توفير الادوية الاساسية اخذين بنظر الاعتبار المعوقات التي واجهت الهيأة العامة للبيطرة في هذا المجال.
٢- التنسيق مع الجهات الحكومية لمنع الذبح الجائر للاناث.
٣- اعادة تأهيل المحاجر البيطرية في جميع المنافذ الحدودية.
٤- اعادة تأهيل المركز الرئيس للتلقيح الاصطناعي التابع للشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية والمراكز الفرعية التابعة له ووضع خطة خمسية تهدف الى تغطية احتياجات هذا القطاع من الخدمات الخاصة بالتلقيح الاصطناعي.
٥- ادخال تقنية نقل الاجنة على المستوى التجريبي والتطبيقي خلال خطة خمسية، يصار بعد ذلك الى تعميم هذه التقنية لتكون مترادفة ومتزامنة مع تقنية التلقيح الاصطناعي ويمكن ان تكون الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية مسؤولة عن هذا النشاط.
٦- فيما يتعلق بالجانب النباتي وانتاج الاعلاف الخضر، لابد من ان يتبع مربو الابقار سياسة تفعل الانتاج العمودي للاعلاف الخضر والدورة الزراعية ويمكن ان تساهم وزارة الزراعة لتشجيع المربين في هذا المجال من خلال توفير بذور محاصيل الاعلاف المحسنة مثل (الذرة البيضاء والجت وكذلك بذور بعض المحاصيل كالشعير والذرة الصفراء) والمساعدة في اعطاء التوجيهات الإرشادية بخصوص الدورة الزراعية والاستغلال الامثل للمياه .
٢- المعالجات الاستراتيجية طويلة الامد:
١- انشاء صندوق دعم تطوير انتاج الحليب ويتم دعم اسعار الحليب الخام في معظم دول العالم لتحقيق هدفين اساسيين:
أ.ان يكون الحليب الطازج في متناول اكبر عدد ممكن من المواطنين من حيث سعر بيعه.
ب. جعل انتاج الحليب مجزياً ومشجعاً للمربين للاستمرار بالانتاج وتطويره وكذلك استقطاب رؤوس الاموال للاستثمار في هذا المجال.
ويتم تمويل هذا الصندوق من خلال ما يلي:
أ. استيفاء مبلغ بسيط كان يكون (٢٥) ديناراً للشخص الواحد من خلال البطاقة التموينية خلال هذه الفترة ويمكن ايجاد اسلوب آخر في حالة توقف العمل بالبطاقة التموينية وتقوم وزارة التجارة بتسديد المبالغ المستحصلة الى الصندوق.
ب. امكانية مساهمة الدولة بدعم الصندوق بنسبة معينة لكون الصندوق يخدم المجتمع عموماً.
ج. استيفاء تشكيل لجنة عليا في وزارة الزراعة لادارة هذا المشروع، يكون من واجباته الاساسية ما يلي:
أ. دعم اسعار الحليب الخام المنتج وفق آلية تفصيلية مقترحة .
ب. تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير انتاج الحليب.
٢- البرنامج الوطني لتطوير انتاج الحليب يهدف البرنامج الى تطوير انتاجية البقرة الحلوب في القطر وبالتالي زيادة انتاج الحليب من خلال تحسين وتطوير الكفاءة الوراثية للابقار في القطر ويتم ذلك بواسطة:
١- انشاء مركز اختبار النسل (Progeny test center) تكون مهمته :
١- تسجيل الابقار والثيران في القطر (مواصفاتها، انتاجيتها، انتاجية الام والاب) في بطاقات (لكل حيوان) وتدخل في حسابات مركزية لتكوين جرد كامل بعموم قطيع الابقار في القطر (البقرة التي لا تسجل لا تقدم لها مستلزمات الانتاج) وذلك من خلال مسح ميداني شامل.
٢- القيام بانتخاب الثيران استناداً للصفات الوراثية وللصفات المظهرية ومن ثم اجراء عمليات التلقيح من خلال توزيع السائل المنوي بعد اجراء فحوصات السيطرة ويتم ضمن برنامج شامل لتربية وتحسين الابقار وراثياً.
٣- القيام باعادة تأهيل وتشغيل مراكز التلقيح الاصطناعي وإدخال تقنية نقل الاجنة لتكون احد الانشطة الرئيسة لهذا البرنامج .
٤- تمويل البحوث وطلبة الدراسات العليا والتي تخص النشاط بالتنسيق مع المراكز البحثية والجامعات العراقية .
٥- تشجيع القطاع الخاص ودعمه لانشاء محطات نموذجية لتربة الابقار وانتاج الحليب.

قطاعا الماعز والجاموس

يحتل الماعز المرتبة الثالثة ويحتل الجاموس المرتبة الرابعة من حيث الأهمية لقطاع الثروة الحيوانية وتنطبق على هذين القطاعين نفس المعالجات الآنية المقترحة للاغنام والابقار واهمها توفير اللقاحات والادوية والارشادات حول الاساليب والطرق المتبعة في التربية والتغذية وخصوصاً في المجالات التناسلية .
اما في جانب المعالجات الاستراتيجية بالنسبة للماعز فيمكن تنفيذ مشروع يهدف الى ادخال واكثار الماعز الشامي في العراق وذلك لتميزه بصفاته الانتاجية العالية وتوجد محاولات محدودة في هذا المجال طبقت في العراق.
اما بالنسبة للجاموس فيمكن ادخاله ضمن مشاريع تطوير الاهوار باعتباره احد المرتكزات الاساسية للانتاج والتي يعتمد عليها المزارعون الموجودون في هذه المناطق.

في الهم الاقتصادي

هل يعني اقتصاد السوق الغاء القطاع العام بالضرورة ؟

حسام الساموك

في ظل المتغيرات التي فرضت أثارها على الساحتين السياسية والاقتصادية تتعارض المواقف في صياغة التوجهات المقبلة، خاصة فيما يتعلق بتحديد السياسات الخاصة بالمنشآت الصناعية والانتاجية ومتطلبات ادارتها بما يعزز دورها الاقتصادي والتنموي.
وتعد مشكلة الخصخصة محوراً مركزياً لتجاذبات المعنيين بالشأن الاقتصادي حين يصر الفريق المتحمس لتوجهات اقتصاد السوق على الدعوة الى اعتبارها هدفاً لا يمكن التغاضي عنه داعياً الى اعتماد برامج الخصخصة كسبيل كفيل بتجاوز كل معوقات الازمة الاقتصادية ومعيار للاصلاح الاقتصادي بما يحقق كل التطلعات الى واقع ينعم بالرفاهية والتقدم والنماء.
في هذا المضمار ينطلق الفريق الاخر الذي لا تتعارض توجهاته مع مبادئ اقتصاد السوق لكنه يشكك في التسليم الكامل بما يدعو الى رهن الثروة الوطنية معتبراً ان برامج الخصخصة ليست عنوان برامج الاصلاح، لكنها احدى المعالجات التي يمكن ان تنهض بالمشروعات الانتاجية المتلكئة في الميادين الصناعية او الزراعية او حتى الخدمية والسياحية وربما المصرفية لكن ما ينبغي هو ان يتم التعامل مع المؤسسات التابعة للقطاعين العام او المختلط في حالة توفر مستلزمات سلامة الاداء فيها، ان يعزز هذا الاداء ويفعل بما يخدم المشاريع الانتاجية المتنوعة القادرة على التطور وتحسن الانتاج وتحديث آلياته بما يؤكد حضور هذين القطاعين في شتى برامج التنمية القومية الطموحة .
وحين تواجه الموقف الخصخصة لابد ان نتطلع الى علاقة البيئة والخصوصية المحلية في التعاطي معها، ويمكن ان نستشهد في هذا الاطار مثلاً بتجارب متنوعة عل صعيد المنطقة والعالم، إذ مازال القطاع العام يحتل موقعه الفاعل في مختلف الانشطة الانتاجية . وبودنا ان نشير الى التجربة المصرية التي سبقتنا الى اعتماد توجهات اقتصاد السوق وبرامج الخصخصة لكن قطاعات مهمة في انشطتها الاقتصادية والانتاجية وحتى التسويقية مازال القطاع العام يديرها بكفاءة معهودة ، وبما يخدم خطط وبرامج التنمية فيها. وفضلاً عن المصانع والورش الانتاجية الكبرى والمشاريع الاستثمارية المتنوعة، من المفيد ان نشير الى ان النقل العام يحتل القطاع العام الدور الرئيس في فعالياته، حيث تتوزع شركات حكومية لتسويق المنتجات المختلفة في كل المحافظات المصرية والمدن المتوسطة والصغيرة وربما بعض التجمعات الريفية. ومازالت شركات مثل عمر افندي والصالون الاخضر وصيدناوي مثلاً تتوزع على الاحياء السكنية والتجمعات السكانية لتوفر للشرائح الشعبية محدودة الدخل بضائع مدعومة متنوعة في نفس الوقت الذي تزدهر فيه المعارض والا سواق التي توفر المنتجات المستوردة او المصنعة في شركات القطاع الخاص وفق مبدأ العرض والطلب تنفيذاً لتوجهات اقتصاد السوق .
نعود لنؤكد اهمية الحفاظ على التقاليد المحلية في اعتماد السياسات الاقتصادية المتنوعة، وبقدر قناعتنا في ان تسود قيم التجارة الحرة، بل وبرامج الخصخصة واقتصاد السوق يمكن ان تحافظ آليات دعم القطاعات محدودة الدخل على حضورها عبر حيز لا يخلو من فاعلية وقدرة على المنافسة والمماطلة من مؤسسات القطاعين العام والمختلط، ناهيك عن اهمية ازدهار آليات الفعاليات التعاونية التي يعبر ازدهارها عن حاجة حقيقية للفئات محدودة الموارد وواطئة الدخل في ان تعيش حياة هانئة لا تتهددها تحديات اقتصاد السوق المنتظرة.

غرفة تجارة بغـــداد تناقش قضايـــا الاصلاح الاقتصـــادي

بغداد / رياض القروه غولي

في اطار برنامج التعاون بين غرفة تجارة بغداد ومركز بغداد للبحوث الاقتصادية عقدت ندوة متخصصة في قضايا الاصلاح الاقتصادي في العراق قدم خلالها السيد قصي خليل ابراهيم مدير ادارة الجودة في وزارة التخطيط وعضو مجلس ادارة مركز بغداد للبحوث الاقتصادية ورقة عمل تناولت جوانب من المعالجات واثرها في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة في ظل السمات العامة للاقتصاد العراقي الذي يعاني شبه انهيار في مرافق البنى الارتكازية واختلال الهيكل الانتاجي وتحقيق معظم القطاعات معدلات سالبة للنمو. باعتباره المصدر الرئيس للايرادات والعملة الاجنبية وانخفاض في متوسط الدخل للفرد العراقي الى مستويات متدنية مقروناً بارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاطر القانونية للسياسات المالية والنقدية وتشوهات هيكلية وسعرية وإدارية وتلوث بيئي..
وحددت الورقة العناصر الأساسية لاصلاح الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلي عبر تعديل الطلب الكلي حسب عرض الموارد والتأكد من ان الاسعار النسبية في الاقتصاد تغطي اشارات ملائمة للمشاركين في السوق من خلال التغييرات في سعر الصرف واسعار الفائدة وغيرها من الاسعار المطبقة فيما يتمثل العنصر الثالث في تعديل العرض الكلي عن طريق تدابير الاصلاح الهيكلي وهو عنصر يكتسب اهمية خاصة في تمكين الاقتصاد من تحقيق النمو في إثناء تنفيذ برنامج الاصلاح وبعده.
وتطرقت الورقة الى محاور السياسة الاقتصادية والاصلاح المتمثلة في اصلاح مؤسسات الدولة وترشيدها وإعادة هيكلتها على أسس رشيقة كفوءة والتوجه نحو خصخصة الشركات العامة ومراجعة نظم الاعانات المباشرة وغير المباشرة وتحرير الاسعار الداخلية والتجارة الخارجية وادارة اسعار الصرف للنقل الاجنبي بما يحافظ على استقرارها واعادة بناء البنى الارتكازية وتطوير المؤسسات اللازمة لاعداد وتطبيق سياسات مالية ونقدية متوازنة ومن ثم التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر وتشبيك الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي واصلاح وتنمية القطاع المصرفي وتقليص دور المصارف الحكومية وتوسيع دور المصارف الخاصة وتأمين شبكة الرعاية الاجتماعية في اثناء فترة التحول وما بعده.
وعزا مقدم الورقة جملة العوامل الحاسمة التي تلعب دورها الان في تحجيم الاستثمار الخاص رغم التشريعات المختلفة الى عدم استقرار وتذبذب الوضع الامني وهيمنة نشاط القطاع العام ومؤسساته على الحياة الاقتصادية والتردد في تطبيقات التشريعات الجديدة وانعدام الاطمئنان التام حيال ثبات سياسات الاصلاح بسبب التردد المؤسس والقصور الواضح في البنى التحتية خاصة في مجال الكهرباء والضعف في اصلاح النظام المصرفي وأسواق المال بالاضافة الى الشعور العام بان مؤسسات الدولة مازال يسودها الفساد الاداري خاصة فيما يتعلق بمنح العقود الى القطاع الخاص.
وفيما يتعلق بالمناخ الاستثماري اشارت الورقة الى تحقيق بعض المكاسب في تحسين المناخ الاستثماري في الاشهر المنصرمة بما يعني تحقيق بيئة اقتصادية جديدة على المستوى الكلي، مبيناً ان وضع الأسس التشريعية (قوانين الشركات والضريبة والاستثمار الاجنبي والاسواق المالية) .
بالاضافة الى الشروع بقدر محدود في تحرير الاسعار خاصة في قطاع التجارة الخارجية ورفع القيود الكمية على الاستيراد ستخلق المناخ الاستثماري المطلوب الذي يسهل عمل القطاع الخاص .
وخلصت الورقة الى بعض الحلول المقترحة والمتمثلة بإنشاء هيئة مستقلة شبه حكومية تعنى بشؤون ترويج الاستثمار الوطني والاجنبي تأخذ على عاتقها تنسيق العمل في هذا المجال واعتماد سياسات تسويقية مركزة لتشجيع قدوم وتوطين رؤوس اموال عالمية في العراق وسياسات تمكين القطاع الخاص على التصدير عبر التعريف بالاسواق العالمية والمقاييس الدولية للسلع والخدمات وطرق التعليب واجراءات التصدير والتسويات المالية. وتمكين المحافظات من إنشاء هيئات مماثلة للترويج للاستثمار فيها وإنشاء صناديق مستقلة غير حكومية في عدة مناطق جغرافية في القطر مهمتها تمويل المشاريع الصغيرة، حيث تبرز الرعاية الخاصة للمشاريع الفردية ، إذ ان النشاط الخاص يهيمن عليه القطاع الفردي الصغير غير المنظم بسبب عزوف عامة الناشطين اقتصادياً عن تنظيم عملهم وتسجيله تجنباً لليد الثقيلة لمؤسسات الدولة وقيودها بحسب رأي مقدم الورقة الذي رأى ان من جملة الحلول المقترحة الاخرى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي معين توفر لها الحماية الامنية الى جانب مستلزمات الخدمات الاساسية وتستثنى من إجراءات السيطرة الحكومية والروتين وكذلك انشاء صندوق لنقل المعرفة الفنية والتسويقية الى شركات القطاع الخاص.
وفي سياق متصل قال الدكتور عباس ابو التمن مدير مركز بغداد للبحوث الاقتصادية ان الندوة جاءت كجزء من برنامج الغرفة لمناقشة القضايا الاقتصادية في العراق واشراك القطاعات المهمة في النشاط الاقتصادي.
وذكر انه سبق لمركز بغداد للبحوث الاقتصادية ان اقام دورة تدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي للمديرين العاملين في غرفة تجارة بغداد كجزء من تدريب الكوادر على المهارات والاسس الادارية الحديثة والتخطيط للبرامج والسياسات التي تعتمدها الغرفة لتحقيق اهدافها ودورها في التنمية الاقتصادية وحركة الاعمال التجارية في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العراق.
ونوه بقيام المركز وفي اطار برنامج التعاون مع غرفة التجارة باقامة ندوات اخرى في مجالات الاستثمار الوطني والاجنبي والخصخصة خلال شهر آب الحالي.

ندوة عن تحرير الوكالات البحرية ومناقشة القانون

البصرة / عبد الحسين الغراوي

نظمت كلية القانون بجامعة البصرة بالتعاون مع اتحاد رجال الاعمال ندوة بعنوان (تحرير الوكالات البحرية ومناقشة القانون ٥١) تحدث في الندوة التي حضرها الدكتور ابراهيم العيساوي مستشار وزارة البيئة والكابتن كاظم فنجان معاون المدير العام لموانئ العراق وعدد من رجال الاعمال واصحاب مكاتب الوكالات البحرية والعاملين في مجالات النقل البحري واستهل الدكتور هاشم الجزائري عميد كلية القانون تلك الندوة بالقاء الضوء على اهمية الوكالات البحرية وانشطة الناقلين البحريين من الناحية القانونية ومهمة الوكيل البحري في مجال الخدمات التي يقدمها لتسهيل عملية توزيع البواخر من البضائع ومتابعة اجراءاتها الاخرى.
كما تحدث في الندوة مستشار وزارة البيئة ملقياً اللوم على عملية التساهل مع البواخر التي ترسو في الموانئ العراقية وتلقي مخلفاتها في المياه العراقية مما يسبب في تلوث المياه. كما تطرق الى وجود ٣٠٠ غارق من مخلفات الحرب في مياه شط العرب محملة بـ٤٠ الف طن من النفط الخام يمكن ان تؤدي الى كارثة بيئية نتيجة تلوث المياه في شط العرب. موضحاً خطة وزارة البيئة واجراءاتها السريعة لمعالجة الكارثة البيئية التي تهدد البصرة بسبب تفاقم الملوثات التي شملت تلوث المياه والهواء والمعامل والمدن.
واشار الى ان الوزارة أعدت فريق عمل لمعاجلة ذلك برئاسة السيدة وزيرة البيئة والوكيل الاقدم والدكتور ابراهيم العيساوي المستشار الاول لوزارة البيئة . بعد ذلك دارت نقاشات ومداخلات أكدت أهمية مكاتب الوكالات البحرية وضرورة تفعيل دورها وايجاد اتحاد للناقلين البحريين والوكالات البحرية لتنظيم عملها وضرورة الالتفات الى البواخر العراقية المؤجرة في الخارج والتي تحمل اعلام الدول التي تعمل لديها وعدم رفعها للعلم العراقي منبهين على خطورة هذا الامر . كما أكدت الندوة اهمية التعاون بين الوكالات البحرية والناقلين البحريين والموانئ العراقية . وكشف المشاركون ان بعض الوزارات التي تستورد احتياجات العراق من السلع والمواد الغذائية والامور الاخرى والمحملة بالبواخر لا تستخدم في ايصالها الموانئ العراقية حيث تتعمد سلوك ميناءي العقبة في الاردن واللاذقية في سوريا ومثل هذه الاجراءات لا تدعم الاقتصاد العراقي ولابد من تنشيط عمل الموانئ العراقية التي تشكل ركيزة اقتصادية مهمة على طريق بناء العراق الجديد.
(المدى) استطلعت رأي الكابتن كاظم فنجان معاون المدير العام لموانئ العراق حول محاور الندوة والاراء التي طرحتها حول عمل الوكالات البحرية. حيث قال:
اتضح من خلال الطروحات التي تطرق اليها الباحثون ان وزارة النقل تبذل جهداً في سبيل تأهيل وتطوير الموانئ العراقية والارتقاء بمستواها الذي يدخلها في حلبة ما يعرف بالتنافس الميناءي في حوض الخليج العربي حيث اكدوا ضرورة قيام وزارة التجارة والوزارات الاخرى بتقديم الدعم والإسناد للموانئ العراقية وان تلتزم وزارة التجارة بابرام عقود نقل البضائع اعتماداً على امكانات الموانئ العراقية وهذا ما ينسحب على الوزارات الاخرى بتطبيق مبدأ تفضيل الموانئ العراقية على الموانئ البديلة لتعزيز اقتصادنا الوطني وتهيئة فرص لتشغيل العاطلين عن العمل فيما أكد معاون المدير العام لموانئ العراق قائلا:
ان وزارة التجارة ووزارة النفط مطالبتان بتوفير كل مستلزمات تطور الموانئ العراقية لكونها دعامات اقتصادية كبيرة لا يمكن اغفالها . ومن غير المعقول ان تسعى وزارة التجارة الى تفضيل الموانئ البديلة على الموانئ العراقية. وتدخل الكابتن كاظم فنجان بقوله :
- ان المؤتمرين تبنوا ضرورة اعتماد مجلس الوزراء لكل الافكار والطروحات التي تنشط الموانئ العراقية وتطويرها .. اما السيد صبيح حسين الهاشمي ممثل اتحاد رجال الأعمال في البصرة فقد أكد قائلاً:
لا يمكن ان توجد موانئ بديلة من الموانئ العراقية مهما كان السبب لان عمل الموانئ العراقية يساعد على عمل كل الشرائح الموجودة في الموانئ كعمال النقل والشحن والتفريغ. وهو ما يحقق مردوداً اقتصادياً لأهالي محافظة البصرة ولابد من تشجيع الموانئ العراقية وعدم الاعتماد على الموانئ البديلة بما يعزز اقتصادنا الوطني عموماً.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨